

**العلاقة بين تمكين لجان المراجع هو كفاءة أداء وظيفة
التدقيق الداخلي في المصارف العراقية الخاصة**

أ.م.د. فاطمة جاسم محمد السعد

قسم المحاسبة كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة

الطالبة: هاله ناجي عبد النقدي

قسم المحاسبة كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة

**العلاقة بين تمكين لجان المراجعة وكفاءة اداء وظيفة التدقيق الداخلي في
المصارف العراقية الخاصة**

أ.م.د. فاطمة جاسم محمد السعد
الطالبة: هاله ناجي عبد النقدي

**The relationship between the empowerment of audit
committees The performance and efficiency of the internal
audit function In private Iraqi banks Assistant. Lecturer.**

Dr. Fatima Jasim Mohammed

Hala Najj Abid

ABSTRACT

This study aimed to identify the relationship between the quality of the performance of audit committees and the efficiency of the performance of the internal audit function in the Iraqi private banks from the perspective of the members of audit committees and directors of internal audit and internal auditors, the study shows one aspect of the control core of committees review in terms of the concept and the historical development of their appearance in the world and the elements that enable it to perform its duties and responsibilities of high quality, and its relationship to the efficient performance of the internal audit function. To achieve this objective study followed the descriptive analytical method for the suitability of the nature of the study, where the questionnaire was designed as a tool to collect data from the study population consisting of 50 individual, in eight banks of Iraqi private banks registered in the Iraqi market for securities and the 23 bank. Using a statistical program SPSS and appropriate statistical methods was reached results that showed the availability of the necessary elements that enable audit committees to perform their work with high quality and its impact on the efficiency of the performance of the internal audit function, where it was the most important results of a relationship of audit committees and improve the work plan and the internal audit function, and support the independence of the audit

- المجلد الثامن
- العدد السادس عشر
- ايار ٢٠١٦
- استلام البحث: ٢٠١٤/٢/١٠
- قبول النشر: ٢٠١٤/٤/٢٣

أ.م.د. فاطمة جاسم محمد السعد
الطالبة: هاله ناجي عبد النقدي

العلاقة بين تمكين لجان المراجعة وكفاءة أداء وظيفة التدقيق الداخلي في المصارف العراقية الخاصة

المستخلص

يهدف البحث الى التعرف على العلاقة بين جودة أداء لجان المراجعة وكفاءة أداء وظيفة التدقيق الداخلي في المصارف العراقية الخاصة من وجهة نظر اعضاء لجان المراجعة ومديري التدقيق الداخلي والمدققين الداخليين، فقد بينت البحث احد جوانب الرقابة الاساسية والمتمثلة بلجان المراجعة من حيث مفهوما والتطور التاريخي لظهورها في العالم والعناصر التي تمكنها من أداء مهامها ومسؤولياتها بجودة عالية، وعلاقتها بكفاءة أداء وظيفة التدقيق الداخلي. ولتحقيق هذا الهدف اتبعت البحث المنهج الوصفي التحليلي لملائمته لطبيعة البحث، حيث تم تصميم استبانة كأداة لجمع البيانات من مجتمع البحث المكون من ٥٥ فردا، في ثمانية مصارف من المصارف العراقية الخاصة المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية والبالغ عددها ٢٣ مصرفا. وباستخدام البرنامج الإحصائي SPSS والأساليب الإحصائية المناسبة تم التوصل الى النتائج التي اظهرت توفر العناصر اللازمة التي تمكن لجان المراجعة من أداء عملها بجودة عالية واثرها على كفاءة أداء وظيفة التدقيق الداخلي، حيث كان من اهم النتائج وجود علاقة للجان المراجعة و تحسين خطة عمل وظيفة التدقيق الداخلي، و دعم استقلالية وظيفة التدقيق .

مقدمة :

تطورت الخدمات المالية والمصرفية التي تقدمها المصارف التجارية عبر التاريخ سواء على المستوى الفردي (عملاء المصرف) او على مستوى الاقتصاد الوطني وامتدت نشاطاتها الى خارج حدود البلد، وان التوسع والامتداد في الخدمات والتطور الكبير في استخدام الوسائل الالكترونية كبديل للسجلات اليدوية للسيطرة على العمليات المصرفية، برزت مخاطر كبيرة تعرضت لها المصارف مثل ضعف الانظمة الالكترونية وعمليات الغش والاحتيال والقرصنة المصرفية وغيرها والتي تؤدي الى خسائر كبيرة قد تهدد وجود الكثير من المصارف.

وفي ظل هذه التطورات وما يرافقها من المخاطر ادت الى ظهور بعض المصطلحات والوسائل المرتبطة بضبط الاداء والممارسات المحاسبية من خلال توفر العديد من الاجراءات التي تضمن شفافية سير العمل والمحافظة على حقوق المساهمين وضمان دقة التقارير المالية وفعالية اجراءات الرقابة الداخلية وكفاءة اداء التدقيق الداخلي ومنع حدوث الانهيارات بأسواق المال، مما يعزز ثقة المستثمرين ويشجعهم على الاستثمار، ومن هذه الوسائل الرقابية لجان المراجعة.

لقد حظيت لجان المراجعة في الوقت الحالي بأهتمام متزايد من الشركات المساهمة ومن ضمنها المصارف الخاصة، ويرجع هذا الاهتمام للدور الذي تقوم به لجان المراجعة واثرها في دعم انظمة الرقابة الداخلية وعلاقتها بكفاءة اداء وظيفة التدقيق الداخلي، والتحقق من عدالة افصاح القوائم المالية للمصارف عن حقيقة ادائها ومراكزها المالية.

وجاء هذا البحث لغرض ايضاح وجود فارق بين مجرد توفر لجان مراجعة في المصارف العراقية الخاصة وبين وجود لجان مراجعة ذات امكانية اداء تعي واجباتها ومسؤولياتها وتتمتع بخصائص تمكنها من العمل بجودة عالية وبيان اثر ذلك على كفاءة اداء وظيفة التدقيق الداخلي وذلك من خلال تقسيم الدراسة الى ثلاثة مباحث هي:-

المبحث الاول :- وقد تم تخصيصه للتعريف بمنهجية الدراسة في حين تناول **المبحث الثاني** الاطار النظري للبحث اما **المبحث الثالث** فقد تناول تحليل وتفسير النتائج.

المبحث الاول

منهجية البحث

اولا :- مشكلة البحث

نتيجة لضعف الأنظمة الرقابية في المصارف ومنها المصارف العراقية الخاصة وما يترتب عليه من مشاكل مالية بسبب عمليات الغش والاحتيال، ظهرت حاجة المستثمرين والمالكن الى توفر آليات رقابة ملائمة تمكنهم من تحقيق الأهداف المرغوب فيها، لذا فأن اعتماد لجان المراجعة كأداة فعالة للضبط المالي والأداري في المصرف أصبح ضرورة حتمية ان مجرد وجود لجان المراجعة لا يعد ضمانا قويا لوجود بيئة رقابية جيدة في المصارف لذا فأن البحث في تمكين أداء هذه اللجان يُعد امراً ضرورياً في دعم وظيفة التدقيق الداخلي، كما ان قصور الإطار القانوني والرقابي الذي يحكم نشاطات الشركات المساهمة في العراق ومنها المصارف الخاصة في مجالات كثيرة من بينها التحديد الواضح لمهام وواجبات لجان المراجعة التابعة لمجلس الإدارة فضلا عن المؤهلات العلمية والعملية لأعضائها ومستوى الاستقلالية التي يجب ان يتمتع بها هؤلاء الأعضاء.

لذلك فأن مشكلة البحث تتلخص في محاولة الإجابة عن السؤال الآتي :

هل توجد علاقة بين تمكين لجان المراجعة وكفاءة أداء وظيفة التدقيق الداخلي في المصارف العراقية الخاصة ؟

ثانيا : هدف البحث :-

يهدف البحث الى تحقيق الاتي :

١ . القيام بدراسة تحليلية لمفهوم لجان المراجعة

٢. ابراز اهمية لجان المراجعة والمساهمة في التعرف على اثر تمكين هذه اللجان على كفاءة اداء وظيفة التدقيق الداخلي في المصارف العراقية الخاصة

ثالثا : اهمية البحث :- تكمن اهمية هذه البحث في الاتي :

١. لأهمية المصارف العراقية الخاصة واتساع نشاطها ومساهمتها في النمو الاقتصادي وتشجيع عمليات الاستثمار واهمية وجود لجان المراجعة والتي تمثل احدى الوسائل الرقابية في المصارف العراقية الخاصة
٢. لكونها تساهم بأيجاد علاقة بين تمكين لجان المراجعة و كفاءة اداء وظيفة التدقيق الداخلي، وذلك سعيا للوصول الى قوائم مالية ذات مصداقية وشفافية وذات تأكيدات معقولة وخالية من الغش والتلاعب، حفاظا على حقوق اصحاب المصالح كافة والاطراف ذوي الصلة.

رابعا : فرضيات البحث : تجسدت الفرضية الرئيسية للبحث بالآتيلا توجد علاقة بين تمكين لجان المراجع هو كفاءة اداء وظيفة التدقيق الداخلي.

وينبثق عن تلك الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:-

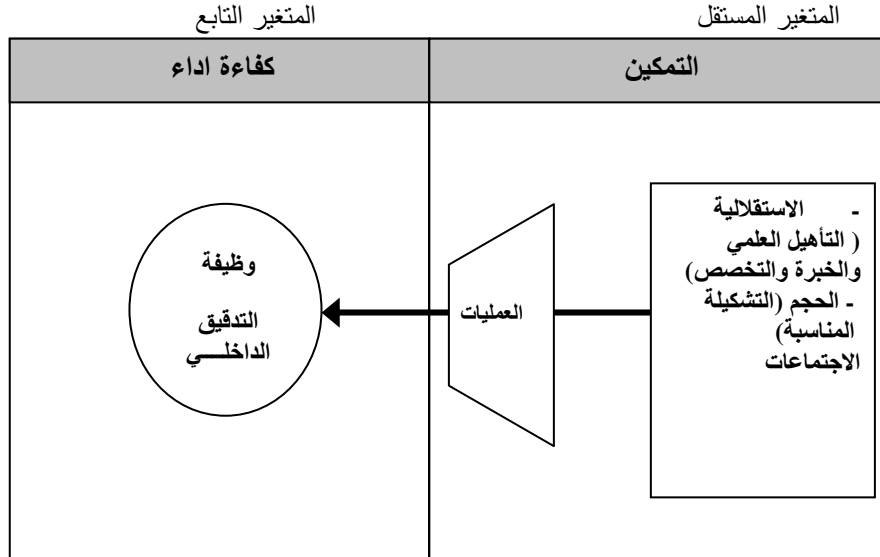
١. لا توجد علاقة بين استقلالية اعضاء لجان المراجعة و كفاءة اداء وظيفة التدقيق الداخلي
٢. لاتوجد علاقة بين التأهيل العلمي والخبرة العملية والتخصص لاعضاء لجان المراجع هو كفاءة اداء وظيفة التدقيق الداخلي
٣. لا توجد علاقة بينحجم لجان المراجعة (التشكيلة المناسبة لاعضاء لجان المراجعة) وكفاءة اداء وظيفة التدقيق الداخلي
٤. لا توجد علاقة بين اجتماعات اعضاء لجان المراجع هو كفاءة اداء وظيفة التدقيق الداخلي

خامسا : حدود البحث:-

- ١- الحدود المكانية: تمثلت الحدود المكانية للبحثي عينة من المصارف العراقية الخاصة.
- ٢- الحدود البشرية : تمثلت الحدود البشرية للبحثيعدد من اعضاء لجان المراجعة ومدراء التدقيق الداخلي والمدققين الداخليين في المصارف العراقية الخاصة
- ٣- الحدود الزمانية : وهي مدة البحث من ١ / ١١ / ٢٠١٢ ولغاية ١ / ١١ / ٢٠١٣

سادسا : متغيرات البحث:

- ١- المتغير المستقل: عناصر تمكين لجان المراجعة
- ٢- المتغير التابع : كفاءة اداء وظيفة التدقيق الداخلي

سابعا : إنموذج البحث:

المبحث الثاني: الاطار النظري للبحث

٢-١ لجان المراجعة

٢-١-١ مفهوم لجان المراجعة

نظراً لمهام ومسؤوليات لجان المراجعة واختلاف ادوارها من شركة الى اخرى ومن دولة الى اخرى، ادى الى عدم اعطاء مفهوم موحد لهذه اللجان، وقد تعددت الجهات التي قامت بتعريف مفهوم لجان المراجعة سواء كانت جهات رسمية ام معاهد تدقيق عالمية ام دراسات تتعلق بلجان المراجعة، اذ ركزت تلك الجهات على العديد من الامور التي تخص تلك اللجان من حيث طبيعتها وكيانها ومهامها ووظائفها. وبطبيعة الحال لا يوجد نموذج موحد لتعريف لجنة المراجعة، وفيما يلي عرض أهم الجهود المقدمة من قبل المنظمات المهنية والاكاديمية وراء الكتاب في عدد من الدراسات :-

١. عرفت لجنة تريدوي (Treadway commission)، للجان المراجعة بأنها : اداة تستخدمها ادارة الشركة في اتخاذ القرارات المالية في الشركة حين لا تملك الوقت او الخبرة لمعرفة التفاصيل المتعلقة بالامور المالية. (Treadway commission, 1987 : 183).
٢. بنك انجلترا : بأنها لجنة منبثقة من مجلس الادارة تكون مسؤوليتها متابعة الامور المالية في الشركة من اجل مساعدة مجلس الادارة في اتخاذ القرارات المالية عندما لا يكون هناك وقت او خبرة كافية لمعرفة تفاصيل تلك القضايا المتعلقة بالامور المالية. (Hartley,1991:4).
٣. اما (العاني،٢٠٠٥ : ٦٩) فيرى بأنها لجنة تتألف من عدد من الاعضاء يتراوح عددهم بين(٣-٥) من الاعضاء غير المتفرغين في مجلس الادارة الذين لا يقومون بتأدية اية واجبات تنفيذية داخل الشركة

٤. أما (Smith, 2006 :241) فقد عرفها بأنها تشبه اللجان الأخرى لمجلس الإدارة حيث أنها تصمم من قبل مجلس الإدارة لجعل واجبات المجلس أكثر كفاءة، حيث أن إنشاء لجان مراجعة محددة يسمح للمجلس ولذوي الخبرة لمعالجة القضايا المحددة بشكل أفضل وبخبرة أكبر وتوفر قيمة أكبر للمجلس وهي عبارة عن لجنة تتكون من بعض أعضاء مجلس الإدارة الذين لديهم خبرة في الشؤون المالية والإدارية.
٥. و(دحدوح، ٢٥٦:٢٠٠٨) لجنة المراجعة بأنها لجنة يتم تعيين أعضائها عن طريق إدارة الشركة من الأعضاء غير التنفيذيين بمجلس الإدارة، وتعد قناة اتصال بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي ولها دور رقابي على جميع عمليات الشركة يرى الباحثان مما تقدم من التعريفات أن لجان المراجعة تشترك في الصفات التالية :
- ١- أنها لجنة منبثقة من مجلس الإدارة، حيث تتمثل في أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، من ذوي الخبرة والتأهيل العلمي، وتتمتع بالاستقلالية.
 - ٢- الحد الأدنى لعدد أعضاء لجنة المراجعة ثلاثة.
 - ٣- تؤدي دورا رقابيا على جميع عمليات الشركة وتعمل على مراجعة عمليات التدقيق الداخلي وفحص أنظمة الرقابة الداخلية ومراجعة أعداد التقارير المالية
 - ٤- تعد قناة اتصال بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي
- ٢-١-٢نشأة لجان المراجعة وتطورها التاريخي :
- ١- الولايات المتحدة الأمريكية :-يعود ظهور فكرة لجان المراجعة في الولايات المتحدة منذ أزمة الكساد الاقتصادي الكبير ١٩٢٨ م، ١٩٢٩ م، نتيجة لغياب استقلالية مدقق الحسابات والمحاسبين (السقا و ابوالخير، ٢٠٠٢ : ١٩٨).
- لذلك حظيت فكرة وجود لجان المراجعة في مجالس الإدارات الخاصة بالشركات المساهمة الأمريكية باهتمام كبير منذ عام ١٩٣٩ م عندما اوصت بورصة نيويورك للاوراق المالية NYSE في تقرير لها عن قضية شركة (Robbin&meckesson) الأمريكية SEC هيئة

تداول الاوراق المالية المالية الامريكية عام ١٩٤٠ بأن (اختيار مدققي الحسابات بواسطة لجنة خاصة من مجلس الادارة مكونة من اعضاء المجلس غير المتفرغين يبدو الامر مطلوباً (سعيد، ٢٠٠٩: ٤٨). وفي عام ١٩٨٥ اوصى المعهد الامريكي للمدققين الداخليين USIA بضرورة التزام جميع الشركات المساهمة بتشكيل لجان مراجعة مكونة من اعضاء غير تنفيذيين وتقع مسؤولياتهم في تقديم الدعم للادارة في انجاز مهامها. وفي عام ١٩٨٧ اشارت بورصة تداول الاوراق المالية SEC الى تشكيل لجنة تريديوي Treadway والتي اكدت بدورها على ضرورة تشكيل لجان المراجعة وقدمت عدة توصيات لدعم فعالية نشأت لجان المراجعة، اهمها التوصيتين ٥-٦ والتي طالبتا بضرورة وجود لائحة اودليل مكتوب يوضح مهام واهداف وسلطات ومسؤوليات لجنة المراجعة والتعديلات التي يجب ان تتم عند الضرورة (جمعة، ٢٠٠٩ : ٢٧). وفي خريف عام ١٩٩٨، شكلت بورصة نيويورك للاوراق المالية والاتحاد القومي للمتعاملين في الاوراق المالية (لجنة الشريط الازرق) Blue Ribbon Committee لدراسة دور لجان المراجعة وبعض الممارسات المثلى التي كان الهدف منها هو دعم دور واداء لجان المراجعة. وفي صيف عام ٢٠٠٢ صدر قانون سارينساوكسلي (sarbanes- oxley)، المعروف بأسم قانون الاصلاح المحاسبي للشركات العامة وحماية المستثمر)، ويحاول احد اقسام القانون زيادة القدرة الرقابية ومسؤوليات مجالس الادارة وتحسين مصداقيتها. بعبارة ادق، يجعل القانون لجنة التدقيق ومجلس الادارة معا مستقلين اكثر عن الادارة واكثر مسؤولية في الاشراف على خدمات التدقيق وعملية الشكاوي المحاسبية. (حماد، ٢٠٠٩ : ٢١٨) وفي الجزء ٣٠١ من قانون سارينساوكسلي (لجان التدقيق في الشركات العامة): وهو ان الشركات العامة يجب ان يكون فيها لجنة فرعية للتدقيق ضمن مجلس الادارة وان هذه اللجان لها مسؤوليات اكثر من قبل اصدار القانون ولجنة التدقيق مسؤولة عن اختيار وفصل ومراقبة المدققين الخارجيين وتكون كحلقة وصل بين المدققين الداخليين

والخارجيين والادارة في كل نقاط الاتفاق. من هنا فإن على المدققين تبليغ لجنة المراجعة مباشرة عن كل القضايا ذات الصلة بالتدقيق. (Teed,2010,p14)

٢- المملكة المتحدة :-في عام (١٩٩١) اصدر معهد المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز (ICAEW) توصية بتطبيق مفهوم لجان المراجعة ووضع تفصيلات حول كيفية تشكيلها وتحديد واجباتها وذلك نظرا للحاجة الى تدقيق ذات كفاءة وفاعلية.وفي العام نفسه تم تشكيل لجنة تدقيق الشؤون المالية للشركات البريطانية المعروفة بأسم لجنة كادبوري (cadbury committee)،حيث اوصت هذه اللجنة وبالتعاون مع لجان اخرى في نهاية عام ١٩٩٢ بأن على الشركات المساهمة العامة تشكيل لجان مراجعة خلال العامين القادمين وان تقوم اللجان بوضع دليل مكتوب بمهامها . (قطيشات، ٢٠١٠ : ٣٤) وفي عام ٢٠٠٣ تم اصدار تقرير (Smith) الذي تضمن العديد من التوصيات الخاصة بدور ومسؤوليات لجان المراجعة وكيفية الافصاح عن هذه المسؤوليات في التقارير السنوية للشركات والاكثر من ذلك طلب هذا التقرير من الشركات بضرورة ان تكون للجان المراجعة تقرير سنوي يتم نشره بحيث يتضمن الواجبات التي تم تنفيذها خلال السنة من قبل اعضائها، كما اشار التقرير الى صيغة العلاقة بين لجان المراجعة ومجلس الادارة. (Smith report, 2003:2-1).

٣- كندا :-وفي كندا نشأت الضغوط لتشكيل لجان المراجعة بعد حالات الانهيار والافلاس التي واكبت عقد الستينات، ومن ذلك افلاس شركة (Atlantic Acceptance corporation limited) عام ١٩٦٥ والذي وصف بكونه اكبر الاحداث في تاريخ المحاسبة في كندا،وقد تفاقم الامر هناك عام ١٩٨٤ عندما اعلن عن خبر انهيار مصرفين من اكبر المصارف الكندية هما (Canadian commercial Bank) و (Northland Bank) مما دعا معهد المحاسبين القانونيين الكندي (CICA) الى تكوين لجنة ماكدونالد (Macdonald) لتبحث سبل تطوير الرقابة على الشركات الكندية، والتي قدمت تقريرها في

عام ١٩٨٨ واكدت فيه على اهمية تكوين لجان المراجعة لتقوية بيئة الرقابة داخل الشركات (Macdonald commission 1988). (الرحيلي، ٢٠٠٨، ص١٩٥).

الدول العربية :- على مستوى الوطن العربي نعرض بعض التجارب في هذا المجال وهي تجارب حديثة نسبيا :

٤-السعودية: -تم تشكيل لجان المراجعة في المملكة العربية السعودية لأول مرة بموجب القرار الوزاري رقم ٩٠٣ بتاريخ ٢٣ / ١ / ١٩٩٤ م الا ان هذه التجربة واجهت بعض الصعوبات وتعرضت لبعض الانتقادات في التطبيق العملي، الامر الذي ادى ضرورة اعادة النظر في تقييم هذه التجربة لكي تقوم بدورها المطلوب وتم تشكيل فريق عمل متخصص من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لدراستها وتقييمها واعادة هيكلتها لتفادي بعض اوجه القصور التي واجهت التطبيق العملي لهذا القرار منها :

١. عدم وضوح مهام ونطاق عمل اللجنة.
 ٢. عدم المام ادارة الشركة بأهداف ومهام لجان المراجعة.
 ٣. عدم وضوح مفهوم الاستقلال لدى ادارة الشركة.
- ألتأهيل العلمي والمهني غير كافي لدى بعض أعضاء لجان المراجعة(الشمري، ٢٠١٠، ص٧-٨)

٥- مصر :- وفي مصر باتت الحاجة ملحة الى لجان المراجعة في الشركات المساهمة المصرية نظرا لحاجةبيئة الرقابة والمراجعة اليها، وذلك لحماية مصالح المستثمرين في الشركات المساهمة، ولدعم الهيكل الرقابي لهذه الشركات من اجل مواجهة الخلل او ضعف الثقة في النظام الرقابي، ويسبب تطور الانشطة الاقتصادية والتجارية والمالية في مصر وتوجه الحكومة المصرية نحو تحفيز القطاع الخاص لذلك يمكن القول بأن مصر تتبع المدخل الالزامي (mandatory formation) الذي يقضي بقيام كل شركة مساهمة بتكوين لجنة مراجعة بها من غير اعضاء مجلس الادارة التنفيذيين، وذلك

بموجب اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠، حيث تختص لجان المراجعة بفحص وتقويم اعمال ادارة المراجعة الداخلية، والمراجع لخارجي، والتحقق من استجابة ادارة الشركات لملاحظات مراقبي الحسابات وهياة سوق المال. (سامي، ٢٠٠٩: ٢٣)

٦- **العراق** :- تم تشريع لجان المراجعة ضمن القوانين المصرفية في العراق لسنة ٢٠٠٤، حيث تضمن قانون المصارف العراقي رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ مادته الرابعة والعشرين، الزام كافة المصارف على تشكيل لجنة مراجعة تكون تابعة لمجلس الادارة، وقد حدد القانون واجبات هذه اللجان، كما حدد بشكل مختصر الشروط الواجب توفرها في لجنة المراجعة واعضاء هذه اللجنة، حيث نصت المادة ٢٤ من قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ على الآتي :-

- ١ - يقوم كل مصرف بتشكيل لجنة مراجعة الحسابات وتكون للجنة مراجعة الحسابات المهام او السلطات الآتية :
 - أ - المراجعة والموافقة على الاجراءات المحاسبية وعلى خطة مراجعة الحسابات السنوية وعلى ضوابط المحاسبة وادارة المخاطر للمصرف
 - ب - استعراض تقرير مراجع الحسابات الخارجي حول الكشوفات المالية للمصرف وابلاغ مجلس الادارة عن اية نتائج قبل موافقة مجلس الادارة على الكشوفات المالية.
 - ج - طلب تقارير من رئيس مراجعي الحسابات الداخلي
- ٢- تتكون لجنة مراجعة الحسابات من عدد لا يقل عن ثلاثة اعضاء يعينون من قبل حملة الاسهم في اجتماعهم العمومي من بين اعضاء مجلس الادارة ولفترات لا تتجاوز اربع سنوات ويجوز اعادة تعيينهم لفترات لاحقة وبنفس المدة. ولا يكون رئيس مجلس الادارة او المدير المفوض للمصرف او اي مسؤول او موظف مصرفي اعضاء في لجنة مراجعة الحسابات. ويعين الاجتماع العمومي لحملة الاسهم عضوا في لجنة مراجعة الحسابات ليكون رئيسا لهم

- ٣- تعتمد قرارات لجنة مراجعة الحسابات بأغلبية الاصوات للاعضاء الحاضرين واذا كان التصويت متعادلا يكون تصويت رئيس المجلس هو قرار التصويت..
- كما اصدر البنك المركزي العراقي التعليمات رقم ٤ لسنة ٢٠١٠ تعليمات تسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ (جريدة الوقائع العراقية، ٢٠١١) وتضمن في مادته الخامسة والستون الفقرة الثالثة (أ)، تحديد مهام لجنة التدقيق (لجنة المراجعة) ومنها الاتي :
 ١. مراجعة الاجراءات المحاسبية والتوصية بالموافقة عليها ومراجعة وضبط ومتابعة خطة التدقيق السنوية بالمصرف
 ٢. مراجعة الكشوفات المالية المدققة وتقرير مدقق الحسابات عنها، وتقديم تقرير في شأنها الى مجلس الادارة مع ملاحظاتها وتوصيتها قبل اقرارها.
 ٣. متابعة تقارير قسم التدقيق الداخلي في المصرف ودراستها ووضع التوصيات في شأنها من اجل اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحسين ادارة المصرف بعد اقرارها.
 ٤. تقديم تقرير مع التوصيات اللازمة عن اي امور يطلبها مجلس الادارة.

٣-١-٢ تمكين لجان المراجعة :

- ١- مفهوم التمكين: - تعيش الادارة اليوم عصرا سمته التجديد والبحث عن مزيد من الكفاءة حيث يشهد العالم تغييرات وتطورات سريعة ومتلاحقة في كافة القطاعات، وفي ظل السعي للحد من حالات الاختلاس والتلاعب، لذا اصبح تمكين العاملين في المجال المحاسبي والرقابي ضرورة ملحة نظرا لما تشهده البيئة الخارجية والداخلية من احداث وتطورات رافقها العديد من الاثار والظواهر السلبية لذا اصبح التميز في اداء الخدمة موضع اهتمام ونقاش واسع من قبل مختلف الباحثين. وقد حاول الكثير من العلماء والباحثين وضع تعريفات متباينة للتمكين فقد قام كل من: (Bawen&awler 1995) بتعريف التمكين بأنه يتمثل بأطلاق حرية الفرد واستقلاله، وهو حالة ذهنية داخلية تحتاج الى تبني وتمثل لهذه الحالة من قبل الفرد لكي تتوفر له الثقة بالنفس والقناعة بما يملكه

من قدرات معرفية تساعده في اتخاذ القرارات واختيار النتائج التي يريد ان يصل اليها. وانه يتمحور في اعطاء الموظف استقلالية وصلاحيه اكبر في مجال الوظيفة المحددة التي يقوم بها حسب الوصف الخاص بتلك الوظيفة من ناحية ومن ناحية اخرى منحه حرية المشاركة وابداء الرأي في سياق الوظيفة، والمشاركة في تحمل المسؤولية فيما يتعلق بأداء الوحدة او الدائرة وحتى المؤسسة التي يعمل بها (ملحم، ٢٠٠٨: ١٩)

وعرف التمكين من قبل (Polterfield, 1999) على انه تعزيز قدرات العاملين بحيث يتوفر لديهم ملكة الاجتهاد واصدار الاحكام والتقدير وحرية التصرف في القضايا التي تواجههم خلال ممارستهم لمهامهم والمساهمة في عملية اتخاذ القرار. اما (Gary & Anderson, 1998, 1999) فقد عرف التمكين بأنه الطريقة التي يتم بها تزويد العاملين المهارات التي تؤهلهم للاستقلالية في اتخاذ القرارات. اما (Sharma, 1996) فعرفه بأنه، اتجاه، طريقة تفكير لدعم جودة الاداء، ويقصد بها التحسين الدائم والمستمر في مختلف نواحي المنظمة من خلال جودة الاداء والقدرة على تحمل المسؤولية (ويلاحظ (العبيدين، ٢٠٠٤) ان التمكين يعطي للعاملين او اللجان معايير، معدلات، موارد، ميزانيات وقدرة على حل المشكلات دون الحاجة الى الادارة العليا، وتتخلص مقومات وركائز التمكين بالاتي:-

- ١- الاستقلالية
 - ٢- العلم والمعرفة والمهارة (التّأهيل العلمي والخبرة المالية والتخصص)
 - ٣- الحجم
 - ٤- الاتصال وتدقيق المعلومات (الاجتماعات الدورية) (البريدي، والرشيدي، ٢٠١٢
- (١٥ :

اما الاسباب التي دفعت الباحثان الى تبني مدخل التمكين لتقديم الخدمات هي :-

- ١- حاجة الشركات الى ان تكون اكثر استجابة لتلبية احتياجات الزبائن وارضائهم

- ٢- الحاجة الى عدم انشغال الادارة العليا بالامور اليومية وتركيزها على القضايا الاستراتيجية طويلة الاجل
 - ٣- الاستغلال الامثل لجميع الموارد المتاحة وخاصة الموارد البشرية للحفاظ على تطوير الخدمات المقدمة
 - ٤- سرعة اتخاذ القرارات
 - ٥- الحد من تكاليف التشغيل
 - ٦- اعطاء اللجان ومنها لجان المراجعة مسؤولية اكبر وتمكينهم من انجاز اكبر مهام من خلال زيادة الاستقلالية و المعرفة والمهارة والمعلومات والاتصال والثقة (ومن ثم تحقيق الرضا للزيائن.
- مما تقدم فأن عناصر تمكين لجان المراجعة هي :-

أ - الاستقلالية :

تعتبر اهم الخصائص الواجب توفرها، وقد تمت الاشارة الى ذلك في الفقرة ٣ من الجزء ٣٠١ من قانون اوكلسي في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٢ حيث نصت انه يجب ان يكون اعضاء لجنة المراجعة مستقلين، بمعنى غير تابعين للشركة، حيث لا يمكن ان يكونوا تابعين للشركة من خلال خدمتهم في لجنة المراجعة، ومن اجل بقاء اللجنة مستقلة يجب ان لا يتلقى اعضاؤها اي تعويض من الشركة لقاء خدماتهم، بخلاف الاتعاب التي يحصل عليها لقاء خدمته في مجلس ادارة الشركة.

(Lipton,2008:20)

وقد تم تحديد ما يخل بأستقلالية اعضاء لجنة المراجعة في الآتي :-

- ١- اذا كان احد اقارب عضو اللجنة يحتل مركزا مهما في الشركة
- ٢- اذا كان احد اقارب عضو لجنة المراجعة المرشح قد ترك عمله التنفيذي بالشركة فلا يتم اختيار هذا العضو الا بعد مرور ٥ سنوات لأنقضاء عمل قريبه بالشركة

- ٣- اذا كان شريكا مساهما في الشركة او مديرا تنفيذيا او ذا علاقة جوهرية بالعمل في الشركة، لا يتم اختياره عضوا باللجنة الا بعد مرور ٣ سنوات من تركه للعمل الذي كان له صلة بنشاط الشركة.
- ٤- اذا كان عمله في الشركة يرتبط بمكتب المراجعة القائم بفحص القوائم المالية للشركة
- ٥- اذا كان يعمل في شركة تابعة لهذه الشركة.
- ٦- اذا كان مرتبطا بأحدى المنظمات التي لا تهدف الى الربح وتتلقى دعما ماليا كبيرا من الشركة او احد الاطراف المرتبطة بها. (يوسف، ٢٠١٠: ٧٤-٧٥)
- وتعد صفة الاستقلالية من اهم عناصر التمكين للجان المراجعة بحيث لا تتورط في تغطية حالات الغش والخطأ للاطراف ذات العلاقة . (نسمان، ٢٠٠٩: ٢٩)
- ويرى (dezort, 2001, p 35) ان تقدر لجان المراجعة بأعضاء المستقلين المواقف التي يتعرض لها المدقق الداخلي والنظر اليه بعناية ودعم بعيدا عن تأثيرات مجلس الادارة، فهي لا تدفع نحو الاستغراق في امور محاسبية ولا تتورط في تغطية اخطاء احد الاطراف ذات
- ب- التأهيل العلمي والخبرة المالية والتخصص : ان تعقد هياكل رأس مال الشركات، وظهور صناعات جديدة والتوجه نحو معايير المحاسبة الدولية ومعايير الابلاغ المالية كلها معا توضح اهمية وجود اعضاء لجنة المراجعة مؤهلين تأهيلا علميا مناسباً ويمتلكون الخبرة العملية الكافية . (ابو الهيجا والحايك، ٢٠١٢: ٩)
- وقد اوضح قانون اوكسلي (Sarbanes – oxley act of 2002) في الولايات المتحدة مجموعة من المتطلبات الواجب توفرها في عضو لجنة المراجعة : -
- ١- ان يكون قد عمل مدققا خارجيا او محاسبا سابقا او حاصلا على شهادة علمية في مجال المحاسبة والتدقيق.

٢- لديه دراية كاملة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) وبكيفية اعداد القوائم المالية. .

٣- لديه دراية بطبيعة المسؤوليات التي يجب على لجنة المراجعة القيام بها. (المرعي، ٢٩:٢٠٠٩).

وقد اقترحت كل من لجنة تريديوي ١٩٨٧ ولجنة الشريط الازرق ١٩٩٩ أن جميع اعضاء لجان المراجعة يجب ان يكونوا ذوي خبرة مالية، هذه التوصية تشير الى ان اعضاء لجنة المراجعة تحتاج نوعين من المعرفة هي :

١- المعرفة بالتقارير المالية (كيف يتم عرض البيانات المالية للانشطة التجارية والقدرة على تحليلها).

٢- المعرفة بالمراجعة والابلاغ (فهم طبيعة واغراض التدقيق للبيانات المالية) وتتمثل المعرفة المالية في القدرة على قراءة وفهم الكشوفات الاساسية المتضمنة الميزانية وكشف الدخل وكشف التدفق النقدي. اما الخبرة المالية لاعضاء لجان المراجعة فيمكن ان تعرف بالشخص الذي يكون محاسبا مؤهلا وكفوءا ولديه دراية في الامور المالية والمحاسبية. ونظرا لتعامل اعضاء لجان المراجعة مع التقارير والكشوفات المالية ومراجعة الحسابات والرقابة فمن المهم ان يمتلكوا فهما ومعرفة لمفاهيم المحاسبة والمراجعة، ومن الضروري ان يكون لديهم ثقافة مالية مع وجود التجربة والخبرة المالية المطلوبة بين الاعضاء (Marx, 2008:48).

اما التخصص فيعرف: بأنه امتلاك مساحة عريضة من المعرفة والمهارة العلمية في مجال معين، او المعرفة التي يكتسبها المراجع نتيجة للتخصص في تدقيق عملاء صناعة معينة او اداء مهام محددة اي المعرفة المتعمقة في نشاط اقتصادي معين (Bonner & Lewis, 1990:2)

ج - حجم لجنة المراجعة (التشكيلة المناسبة للجنة):- يختلف عدد اعضاء لجنة المراجعة من شركة لأخرى ومن دولة لأخرى وذلك وفقا لحجم مجلس الادارة وحجم الشركة وطبيعة نشاطها. لكن بشكل عام ينبغي ان يكون عدد الاعضاء كافيا لتحقيق مزيج من الخبرات والقدرات التي تمكن اللجنة من القيام بالمهام الملقاة عليها وتحقيق اهدافها، مع الاخذ بالحسبان عدم زيادة هذا العدد بصورة قد تحد من اتخاذ القرارات بصورة سريعة وفعالة، وعدم تخفيضه بصورة قد تحد من عملية اتخاذ اللجنة لأعمالها بكفاءة وفعالية. وقد لوحظ من خلال الدراسات ان العدد الامثل لأعضاء لجنة المراجعة يتراوح بين ثلاثة وخمسة الى سبعة اعضاء وذلك لضمان استقلالية اللجنة، وان التشكيل الجيد للجان المراجعة يجب ان يجمع بين الخبرة ومناوبة العضوية لضمان استمرار عنصر الخبرة وتحديث وجهات النظر والاراء. (السقا وابو الخير، ٢٠٠٢: ٢٠٧)

اما الاكبر حجما فأن لجان المراجعة تتطلب ان تكون بين ثلاثة اعضاء كحد ادنى وتسعة اعضاء كحد اعلى، وان كبر حجم اللجنة بما فيه الكفاية يكون بمثابة ميزان لوجهات النظر والتجربة، ولكن اداء اللجنة يكون اكثر كفاءة كلما صغر حجمها (Ferreira, 2007: 73).

- لذا يرى الباحثان ان هناك مجموعة من العوامل التي تحدد حجم لجنة المراجعة منها مايلي:-
- قطاع الاعمال اي على اساس نوع ودرجة تعقيد حجم الاعمال في القطاع، حيث يختلف القطاع الصناعي عن القطاع الخدمي التجاري، من حيث طبيعة وكمية الاعمال التي تقوم بها اللجنة، ففي قطاع البنوك مثلا تختلف مهامها عن قطاع الصناعات، حيث ان مهامها في قطاع البنوك تتميز بالحساسية والتنوع مما يستدعي زيادة حجم اللجنة.
 - حجم ان عدد اعضاء لجنة المراجعة تختلف بين المؤسسات اعتمادا على حجم وتعقيد المنظمة، فالمنظمات الاكبر والاكثر تعقيدا تتطلب اكثر من الحد الادنى لتكون قادرة

- على معالجة وافية للعديد من مجالات الاشراف وتقديم عرض شامل لاكثر المناطق تعقيدا.
- يكون اداء اللجنة اكثر كفاءة كلما صغر حجمها مع مراعاة وجود الخبرة والتخصص والتأهيل العلمي
 - د- عدد مرات اجتماع اللجنة: ان عدد اجتماعات لجنة المراجعة خلال العام يعد خاصية مهمة تؤثر على جودة اداء لجان المراجعة، في دعم وظيفة التدقيق الداخلي وتقييم ادارة العمل اضافة الى تزويد الاطراف ذات العلاقة (حملة الاسهم)، بالمعلومات الملائمة لعمليات اتخاذ القرارات، ويشبهه (Swidi,2012: 243-244 -AL-Matari&AL) عدد اجتماعات لجنة المراجعة كوكيل عن انشطتها ويرى ان :-
 - تكرار اجتماعات لجنة المراجعة سيزيد من اطلاعها على الامور المحاسبية والتدقيق وتوجيه وظيفتي المحاسبة والتدقيق وحل المشاكل بأسرع وقت ممكن.
 - ان تكرار اجتماعات لجنة المراجعة تقلل من مشاكل، التقارير المالية و تخفض من الاحتيال المالي.
 - وان تكرار اجتماعات لجنة المراجعة تساعد في عملية الاشراف على اعداد القوائم المالية
 - ويساهم تكرار اجتماعات لجنة المراجعة في تحديد ورصد ادارة مخاطر الرقابة الداخلية
- اما عدد اجتماعات لجان المراجعة فيرى (sarkar, 2010: 22) يجب انلا يقل عن اربع مرات في السنة على ان تكون الفترة بين كل اجتماعيين لا تتجاوز اربعة اشهر. وينبغي ان يكون لاجتماعات لجنة المراجعة تخطيط مسبق وان يكون جدول عمل لكل اجتماع اضافة الى تحديد الاطراف التي يسمح لها بالحضور، وينتج عن كل اجتماع مجموعة من التوصيات تدون في تقرير اللجنة.
- ٢- ٢ مفهوم التدقيق الداخلي: شهدت وظيفة التدقيق الداخلي العديد من التطورات في طبيعتها واهدافها، وواكب هذه التطورات ايضا تطور آخر في مفهومها، وبالتالي اخذ تعريف

التدقيق الداخلي في الاتساع من فترة الى الأخرى ليعكس مفهومها المنظور. فقد عرف التدقيق الداخلي بأنه: وظيفة تقييمية مستقلة تنشأ داخل المنظمة لغرض فحص وتقييم الأنشطة التي يقوم بها هذا التنظيم. ويشير هذا التعريف الى شمول التدقيق الداخلي لجميع الأنشطة داخل المنشأة، وبالتالي لا يقتصر على النشاط المالي والمحاسبي، كما يشير الى استقلالية التدقيق الداخلي عن الوظائف الأخرى في المشروع، ويشير كذلك الى انها وظيفة تقييمية. (النونو 2009 ، : 19)

ويرى (عبدالله 2010 : 181) ان التدقيق الداخلي هو احد الوسائل الفعالة للرقابة الداخلية، ويمكن تعريفه بأنه مجموعة من أنظمة او اوجه نشاط مستقل داخل المشروع تتشبه الادارة للقيام بخدمتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والاحصائية والتأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية اصول وممتلكات الشركة وفي التحقق من اتباع موظفي المشروع للسياسات والخطط والاجراءات الادارية المرسومة لهم، وفي قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في اداء اغراضها واقتراح التحسينات اللازمة ادخالها عليها، وذلك حتى يصل المشروع الى درجة الكفاية الانتاجية القصوى.

وهناك عدة جهات اكاديمية ومهنية قامت بتعريف التدقيق الداخلي: فقد عرف معهد المدققين الداخليين الامريكي (IIA) التدقيق الداخلي على انه: نشاط مستقل يقدم تأكيدا موضوعيا وكذلك نشاط استشاري صمم لأضافة قيمة لتحسين عمليات الشركة والمساعدة على انجاز اهدافها من خلال مدخل الضبط والتنظيم والتقييم وتحسين فعالية ادارة المخاطر والرقابة وعمليات الادارة (2 : 2004 , IIA). بينما يشير التعريف القديم لمعهد المدققين الداخليين (IIA 1999) الى ان التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة تنشأ داخل الشركة بهدف مساعدة افراد الشركة على تنفيذ مسؤولياتهم بفاعلية من خلال تزويدهم بالتحليلات والتقويمات والتوصيات والاستشارة والمعلومات المختصة بفحص الأنشطة. ويتضمن هذا التعريف احد اهم اهداف

التدقيق، وهو توفير رقابة فعالة بكلفة معقولة (رضوان، 2012، ص 11) فهي وظيفة تنشأ داخل التنظيم وهذا ما يعني ان وظيفة التدقيق الداخلي هي وظيفة رسمية في المنظمات الحديثة، وهي تقدم خدمة للشركة وهو ما يعني ان نطاق عمل التدقيق الداخلي يتم لخدمة الشركة ككل. للعاملين كافة ومجلس الادارة ولجنة المراجعة والمساهمين والعديد من الاطراف والجهات الاخرى (الصحن وسرايا، 2008 : 164

٢-٢-٢ وظائف التدقيق الداخلي:- يرى معهد المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الامريكية، ان المدقق الداخلي اصبح يمثل الذراع الايمن للادارة وذلك لدعمه لوظيفة ادارة المنشأة من خلال القيام بدوره الاستشاري للادارة وتزويد لجان المراجعة ومجالس الادارة بالتقارير الرقابية. ولذلك حدد IIAUSA مهام التدقيق الداخلي بما يلي:(العفيفي، 2009:35)

- أثبات مصداقية المعلومات ووجود التغذية العكسية
- مراجعة الأصول الملموسة وغير الملموسة
- تقييم المخاطر وتحليل العمليات
- تقييم وتوجيه الرقابة الداخلية
- مراجعة مدى الالتزام بالقواعد والقوانين والقيم الاخلاقية

ويرى (الخطيب 2010 ، :133) ان مهام التدقيق الداخلي:-

- تقديم خدمات وقائية : حيث تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من وجود الحماية الكافية للاصول وحماية السياسات الادارية من الانحراف عند التطبيق الفعلي لها
- تقديم خدمات تقويمية : حيث تعمل هذه الوظيفة على قياس وتقويم فاعلية نظم الرقابة واجراءاتها في المشروع ومدى الالتزام في السياسات الادارية الموضوعية
- خدمات انشائية : حيث تقوم هذه الوظيفة بأقتراح التحسينات اللازمة على الانظمة الموضوعية داخل المشروع وتؤكد للادارة عن سلامة ودقة المعلومات المقدمة لها

٣-٢-٢ أهداف التدقيق الداخلي :- ان الاهداف الكامنة لانجاز مهمة التدقيق الداخلي هي
 (2002: 2 ، department charter of the internal audit)

- ١- تقييم مدى كفاءة الاجراءات المالية والتشغيلية لكفاية الضوابط الداخلية وتقديم المشورة والتوجيه بشأن جوانب السيطرة على السياسات الجديدة، النظم والعمليات والاجراءات
 - ٢- التحقق من مدى التزام الشركة وموظفيها بالسياسات الموضوعية والخطط والاجراءات والتشريعات والقوانين
 - ٣- التأكد من المحافظة على الضمانات المناسبة لحماية الاصول والتحقق من وجودها اذا لزم الامر.
 - ٤- تحديد مدى ملائمة ودقة المعاملات والبيانات المالية
 - ٥- العمل مع الادارة لتحديد الفرص المتاحة ولتحسين عملية الادخار وتحسينات الإيرادات ومساعدة الادارة في ردع الاحتيال والتحقق في اي حالات يتم اكتشافها
- ويرى الباحثان ان اهداف التدقيق يمكن تقسيمها
- ١ - اهداف تقليدية: هياتأكد من دقة البيانات المحاسبية بالقوائم المالية والسجلات ومدى الاعتماد عليها واكتشاف ما قد يوجد بالقوائم والسجلات من اخطاء او غش او تزوير، تقليل فرص ارتكاب الازخطاء او الغش وذلك عن طريق تدعيم انظمة الرقابة الداخلية بالمنشأة والمحافظة على اصول المنشأة
 - ٣- اهداف حديثة: هي مراقبة الخطط والسياسات ومتابعة درجة التنفيذ واسباب الانحرافات، تقييم الاداء ونتائج الاعمال المحققة من قبل المنشأة وتحقيق اقصى كفاية انتاجية والمصادقة على البيانات المالية لاعطائها مصداقية اكثر بهدف استخدامها في مجالات اتخاذ القرارات وزيادة القيمة المضافة للمنشأة من خلال التأكيد على ادارة المخاطر.
- ٣-٢ مسؤولية لجنة المراجعة تجاه التدقيق الداخلي:-
- ١ - دعم استقلالية التدقيق الداخلي

ان العلاقة بين لجان المراجعة والمدقق الداخلي مهمة جدا حيث ان هناك تعزيزا متبادلا لوظيفة كل منها للآخر، وبعبارة اخرى يمكن للجنة المراجعة تعزيز وتقوية ورفع مكانة وظيفة التدقيق الداخلي، حيث انها تعزز موقف المدقق الداخلي عن طريق توفير دور مستقل لعمل ادارة التدقيق الداخلي كوحدة مستقلة داخل الشركة والتأكد من عدم تدخل اي من هذه الادارات في نطاق وبرنامج عملها، ان خطوط الاتصال مع لجنة المراجعة تشجع المدققين الداخليين على التحدث بحرية وعلى اساس سري مع لجنة المراجعة. (De. Beelde,2006 : 7) ويرى (Kevin, 2000:42) ان الخطوة الاولى في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي تتمثل في ان لا تكون انشطته مرتبطة بالادارة العليا للشركة، لان ذلك يخفض ثقة مستخدمي القوائم المالية في قدرة اعمال التدقيق الداخلي على منع الغش، حيث تعزز كفاءة وموضوعية هذه الاعمال عندما يكون مكافآت وموارد المدققين الداخليين ضمن سلطة لجنة المراجعة، وان تقاريرهم يجب ان توجه الى هذه اللجنة من اجل دراستها وتقييمها ورفع الملاحظات والتوصيات الى مجلس الادارة.

٢- **تقييم لجنة المراجعة لكفاءة ووظيفة التدقيق الداخلي** -: ينبغي لاجراء لجان المراجعة وما يرتبط بها من جودة الاداء (التأهيل العلمي، الخبرة والتخصص، الشهادة المهنية والبرامج التدريبية) ان تساهم في اجراء عمليات تقييم فجوة المعرفة لادارة التدقيق الداخلي سنويا على الاقل لتقييم ما اذا كان الموظفين الحاليين لديهم المعرفة والمهارات بما يتناسب مع استراتيجيات الشركة، وبالتالي ان مليء اي فجوة للمعرفة المحددة يمكن معالجتها من خلال التعيينات المستهدفة للموظفين اضافة الى اقرار البرنامج الفعال لتدريب الموظفين للنهوض بالتنمية المهنية وان يكون هناك تقييم ومراقبة جودة وملائمة عملية التدريب المقدمة لكل مدقق. (Board of governors of the federal reserve system,2013:5)

٣- **الإشراف على كفاءة اداء عمل التدقيق الداخلي** -: يتم التحقق من كفاءة اداء عمل التدقيق الداخلي عن طريق لجنة المراجعة حيث انها تقوم بالتأكد من ان عمل التدقيق

الداخلي يتم وفقا لمعايير الاداء المهني للتدقيق الداخلي ومن ثم فحص المستوى المهني للمدققين الداخليين ومدى كفاءتهم في تنفيذ مسؤولياتهم وفحص ممارسات المنشأة المتعلقة بتعيينهم وتدريبهم والاشراف عليهم ، وضمان وصول نتائج عملهم وتوصياتهم الى الادارة (العفيفي, 2007 : 68)

٤ - اجتماعات لجنة المراجعة بالتدقيق الداخلي - : انيط بلجان المراجعة مهمة اقامة قناة اتصال مباشرة بينها وبين المدقق الداخلي من خلال ما تعقدده اللجنة من اجتماعات على افراد معه وذلك لما للمدقق الداخلي من اهمية في تفعيل ورفع كفاءة ما تقوم به لجنة المراجعة من اعمال ولن يتأتى ذلك التعاون الا اذا شعر المدقق الداخلي بأهمية ما توفره له لجنة المراجعة من سبل دعم ومساندة تساهم في تدعيم موقفه في مواجهة ما قد يعترض عمله من ضغوط من قبل الادارات التنفيذية بالشركات (عبد العزيز، 2007:78) ان الاتصالات الموضوعية الجارية المتكررة بين لجنة المراجعة والمدققين الداخليين خارج الجلسات المقررة قد تساهم في الاشراف من قبل اللجنة على وظيفة التدقيق الداخلي في كثير من قضاياهم (Sarens et.al,2009:92)

المبحث الثالث

تحليل وتفسير النتائج

١-٣ تحليل البيانات واختبار فرضيات البحث والوصف الاحصائي

مجتمع وعينة البحث

يمثل مجتمع البحث المصارف العراقية الخاصة والبالغ عددها ٢٣ مصرفا منها ٢٢ مصرفا مسجلة في سوق العراق للاوراق المالية حيث تم اختيار ٨ مصارف مسجلة شملتها عينة البحث و باستخدام طريقة العينة القصدية،(العمدية) purposive sample، تم اختيار ٥٠

فردا موزعين على ثلاث فئات، تمثل الفئة الاولى عددا من اعضاء لجان المراجعة والثانية عددا من مديري التدقيق الداخلي والثالثة عددا من المدققين الداخليين .

الادوات المستخدمة والوسائل المساعدة في البحث :

استخدم الباحثان مصدرين اساسيين للمعلومات والبيانات اللازمة من مصادرها الاولى والثانوية:

أ- **البيانات الثانوية:** اتجه الباحثان في معالجة الاطار النظري للبحث الى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والاجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والابحاث والدراسات السابقة النظرية والميدانية التي تناولت موضوع الدراسة، فضلا عن الدراسات والابحاث المنشورة على مواقع الانترنت المختلفة.

ب- **البيانات الاولية :** تم جمع البيانات الاولية (الميدانية) عن طريق الاستبانة وهي اداة رئيسة للدراسة، لما لها من اهمية في توفير الوقت والجهد، اعتمد البحث بشكل رئيس على استبانة اعددها الباحثان خصيصا لهذا الغرض ذات مقياس خماسي الاستجابة وكان من ابرز الخطوات المتخذة لاعداد الاستبانة مايلي :

- اعداد استبانة اولية من اجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات
- عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص للتأكد من ان الفقرات تقيس ما وضعت من اجله، وطلب اليهم دراسة الاستبانة وتحكيم فقراتها
- توزيع ٥٥ استبانة وتم استرداد ٥٠ استبانة صالحة للاستخدام في البحث وبذلك يكون عدد افراد مجتمع الدراسة ٥٠ مفردة موزعة على ثلاث فئات الفئة الاولى اعضاء لجان المراجعة والفئة الثانية مدراء التدقيق الداخلي والفئة الثالثة المدققين الداخليين،

وتتكون إستبانة الدراسة من قسمين رئيسيين هما: **القسم الأول:** وهو عبارة عن السمات الشخصية عن المستجيب (العمر-المؤهل العلمي- الوظيفة الحالية-التخصص العلمي- الخبرة العملية) **والقسم الثاني:** وهو عبارة عن مجالات البحث ويتكون من ٤٤ فقرة موزعة على ٤ مجالات هي:

المحور الأول: الاستقلالية ويتكون من (٨) فقرات

المحور الثاني: التأهيل العلمي والخبرة العملية ويتكون من (١٩) فقرة

المحور الثالث: الحجم ويتكون من (٥) فقرات

المحور الرابع: الاجتماعات ويتكون من (١٢) فقرة

جدول رقم (١)

(توزيع الاستبانات على المصارف عينة البحث)

ت	المصارف	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستخدمة	عدد الاستبانات المستخدمة
١	مصرف الشرق الاوسط	١١	٩	٩
٢	مصرف بغداد	١٠	٩	٩
٣	مصرف آشور	٧	٦	٦
٤	مصرف الشمال	٦	٦	٦
٥	مصرف الاقتصاد	٦	٦	٦
٦	مصرف الخليج	٥	٤	٤
٧	مصرف الاستثمار	٥	٥	٥
٨	المصرف التجاري العراقي للاستثمار	٥	٥	٥
	المجموع	٥٥	٥٠	٥٠

وقد تم استخدام مقياس ليكرت لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان وحسب ما موضح في جدول رقم (٢)

جدول رقم (٢)

درجات مقياس ليكرت

الاستجابة	لا اتفق تماماً	لا اتفق	اتفق الى حد ما	اتفق	اتفق تماماً
الدرجة	١	٢	٣	٤	٥

نتائج الصدق البنائي

يُعد الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات البحث بالدرجة الكلية لفقرات الإستبانة.

يبين جدول (٣) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الإستبانة دالة إحصائياً عند مستوي معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يُعد جميع مجالات الإستبانة صادقة لما وضع لقياسه.

جدول (٣)

معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للإستبانة.

ت	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
١.	الاستقلالية	.652	*0.000
٢.	التأهيل العلمي والخبرة المالية والتخصص	.686	*0.000
٣.	حجم لجان المراجعة (التشكيلة المناسبة)	.679	*0.000
٤.	اجتماعات لجان المراجعة	.761	*0.000
٥.	مهام ومسؤوليات لجان المراجعة	.729	*0.000
٦.	آليات عمل لجنة المراجعة	.665	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$

ثبات الإستبانة

يقصد بثبات الإستبانة أن تعطي هذه الإستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الإستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الإستبانة يعني الاستقرار في

نتائج الإستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة. وقد تم التحقق من ثبات إستبانة البحث من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ وذلك كما يلي:

معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient:

تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (٤).

جدول (٤)

نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة

م	المحور	معامل ألفا كرونباخ
١	الاستقلالية	.713
٢	التأهيل العلمي والخبرة المالية والتخصص	.841
٣	حجم لجان المراجعة (التشكيلة المناسبة)	.539
٤	اجتماعات لجان المراجعة	.781
٥	مهام ومسؤوليات لجان المراجعة	.835
٦	آليات عمل لجنة المراجعة	.738
	جميع مجالات الاستبانة	.909

اضح من النتائج الموضحة في جدول (٤) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت جيدة لكل مجال من مجالات الإستبانة. كذلك كانت قيمة معامل ألفا لجميع فقرات الإستبانة (٩٠٩). وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع. وبذلك تم التأكد من صدق وثبات إستبانة الدراسة مما يوفر ثقة تامة بصحة الإستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:

- تم تفرغ وتحليل الإستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS)، وسوف يتم استخدام الاختبارات الإحصائية اللامعلمية، وذلك بسبب أن مقياس ليكرت هو مقياس ترتيبي وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:
- ١- النسب المئوية والمتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيد الباحث في وصف عينة الدراسة.
 - ٢- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الإستبانة.
 - ٣- معامل ارتباط سبيرمان (Spearman Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط. يستخدم هذا الاختبار لدراسة العلاقة بين المتغيرات في حالة البيانات اللامعلمية.
 - ٤- اختبار (t) للعينة الواحدة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي ٣ أم لا.
 - ٥- التحليل العاملي

جدول رقم ٥

معامل الارتباط بين كل درجة كل مجال من مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للإستبانة.

ت	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
١.	الاستقلالية	.652	*0.000
٢.	التأهيل العلمي والخبرة المالية والتخصص	.686	*0.000
٣.	حجم لجان المراجعة (التشكيلة المناسبة)	.679	*0.000
٤.	اجتماعات لجان المراجعة	.761	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha=0.05$.

الوصف الإحصائي لعينة البحث وفق الخصائص والسمات الشخصية

وفيما يلي عرض لعينة البحث وفق الخصائص والسمات الشخصية

(جدول رقم ٦)

المتغير	الطبقات	العدد	النسبة المئوية
العمر	أقل من ٣٠ سنة	١٠	٢٠ %
	من ٣٠ - أقل من ٤٠ سنة	١٢	٢٤ %
	من ٤٠ - أقل من ٥٠ سنة	١٢	٢٤ %
	٥٠ سنة فأكثر	١٦	٣٢ %
المؤهل	بكالوريوس	٤١	٨٢ %
	دبلوم عالي	٣	٦ %
	أخرى	٦	١٢ %
التخصص	محاسبة	١٨	٣٦ %
	علوم مالية ومصرفية	١٢	٢٤ %
	إدارة أعمال	١١	٢٢ %
	أخرى	٩	١٨ %
سنوات الخبرة	أقل من ٥	١١	٢٢ %
	٦ - أقل من ١٠ سنوات	٨	١٦ %
	١٠ - أقل من ١٥ سنة	٧	١٤ %
	١٥ - أقل من ٢٠ سنة	١٢	٢٤ %
الوظيفة الحالية	٢٠ سنة فأكثر	١٢	٢٤ %
	مدقق حسابات داخلي	٣٢	٦٤ %
	عضو لجنة مراجعة	١٠	٢٠ %
	مدير تدقيق	٨	١٦ %

- اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف - سمرنوف (1-Sample K-S))

سنعرض اختبار (كولمجروف - سمرنوف)؛ لمعرفة: هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي؟ أم لا؟ وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات؛ لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً. وقد وضع الجدول رقم (٧) نتائج الاختبار حيث إن قيمة

مستوى الدلالة لكل قسم اكبر من 0.05 ($sig. > 0.05$) ؛ يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ويجب استخدام الاختبارات المعلمي
جدول رقم (٧)

اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

الجزء:	عنوان المحور:	عدد الفقرات:	قيمة (Z):	قيمة مستوى الدلالة:
١.	الاستقلالية	8	1.087	.188
٢.	التأهيل العلمي والخبرة المالية والتخصص	19	.902	.390
٣.	حجم لجان المراجعة (التشكيلة المناسبة)	5	1.083	.191
٤.	اجتماعات لجان المراجعة	3	1.499	.022
	جميع الفقرات	62	0.384	0.994

٢-٣ تحليل واختبار فرضيات البحث

تم إيجاد النسب المئوية والمتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي والانحراف المعياري يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيد في وصف عينة البحث و لكل مجال ومدى تشتت الإجابات .
ولاختبار الفرضيات باستخدام اختبار t للعينة الواحدة المعرفة ما إذا كان متوسط درجة الإجابة يساوي قيمة معينة وذلك في حالة البيانات الترتيبية. وفي هذه الحالة يتم اختبار الفرضية الإحصائية التالية:
الفرضية الصفرية:
اختبار أن متوسط درجة الإجابة اصغر من ٣ وهي درجة الحياد حسب مقياس ليكرت المستخدم.

الفرضية البديلة: متوسط درجة الإجابة أكبر من 3
 إذا كانت Sig.(P-value) أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ (حسب نتائج برنامج SPSS) فإنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية ويكون في هذه الحالة متوسط آراء أفراد العينة حول الظاهرة موضع الدراسة لا يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3، أما إذا كانت Sig.(P-value) أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن متوسط آراء أفراد العينة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرياً عن درجة الحياد.

* اختبار الفرضيات :

الفرضية الرئيسية:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين تمكين اداء لجان المراجعة وكفاءة اداء وظيفة التدقيق الداخلي.

وينبثق عن تلك الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:-

- 1- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين استقلالية اعضاء لجان المراجعة وكفاءة اداء وظيفة التدقيق الداخلي
- 2- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين التاهيل العلمي والخبرة العملية والتخصص لاعضاء لجان المراجعة هو كفاءة اداء وظيفة التدقيق الداخلي
- 3- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين الحجم المثالي (عدد اعضاء لجنة المراجعة) وكفاءة اداء وظيفة التدقيق الداخلي
- 4- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين اجتماعات اعضاء لجان المراجعة هو كفاءة وكفاءة اداء وظيفة التدقيق الداخلي

جدول (٨):

يبين نتائج اختبار الفرضيات

م	المحور	قيمة	درجة حرية	القيمة الاحتمالية (Sig.)
١	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين استقلالية اعضاء لجان المراجعهم كفاءة اداء وظيفة التدقيق الداخلي	26.043	49	0.000
٢	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين التاهيل العلمي والخبرة العملية لاعضاء لجان المراجعهم كفاءة اداء وظيفة التدقيق الداخلي	76.021	49	.000
٣	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين الحجم المثالي (عدد اعضاء لجنة المراجعهم) وكفاءة اداء وظيفة التدقيق الداخلي	67.626	49	.000
٤	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين اجتماعات اعضاء لجان المراجعة وكفاءة اداء وظيفة التدقيق الداخلي	59.074	49	.000

تبين النتائج الموضحة في الجدول السابق عند مستوى الدلالة أقل من ٠.٠٥٠، بالنسبة للفرضية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين استقلالية اعضاء لجان المراجعهم وكفاءة اداء وظيفة التدقيق الداخلي مما يدل على أن العلاقة دالة إحصائية بينهم أي وجود علاقة بين استقلالية اعضاء لجان المراجعهم كفاءة اداء وظيفة التدقيق الداخلي أي رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين استقلالية اعضاء لجان المراجعهم كفاءة اداء وظيفة التدقيق الداخلي. كما تبين أن قيمة مستوى الدلالة أقل من ٠.٠٥٠ بالنسبة للفرضية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين التاهيل العلمي والخبرة العملية لاعضاء لجان المراجعهم كفاءة اداء وظيفة التدقيق الداخلي مما يدل على أن العلاقة دالة إحصائية بينهم أي وجود علاقة بين التاهيل العلمي والخبرة

العملية لأعضاء لجان المراجعة و كفاءة اداء وظيفة التدقيق الداخلي أي رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين التاهيل العلمي والخبرة العملية لأعضاء لجان المراجعة وكفاءة اداء وظيفة التدقيق الداخلي

كما تبين أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05 بالنسبة للفرضية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين الحجم المثالي (عدد أعضاء لجنة المراجعة) وكفاءة اداء وظيفة التدقيق الداخلي مما يدل على أن العلاقة دالة إحصائية بينهم أي وجود علاقة بين الحجم المثالي (عدد أعضاء لجنة المراجعة) و كفاءة اداء وظيفة التدقيق الداخلي أي رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين الحجم المثالي (التشكيلة المناسبة لأعضاء لجنة المراجعة) وكفاءة اداء وظيفة التدقيق الداخلي كما تبين أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05 بالنسبة للفرضية القائلة

بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين اجتماعات أعضاء لجان المراجعة و كفاءة اداء وظيفة التدقيق الداخلي مما يدل على أن العلاقة دالة إحصائية بينهم أي وجود علاقة بين اجتماعات أعضاء لجان المراجعة و كفاءة اداء وظيفة التدقيق الداخلي، أي رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين اجتماعات أعضاء لجان المراجعة وكفاءة اداء وظيفة التدقيق الداخلي

التحليل العاملي:- Analyze factor

سوف يتم استخدام التحليل العاملي لبيان اثر كل محور من محاور الدراسة (المتغيرات المستقلة) على زياده كفاءة التدقيق الداخلي وكالاتي:- اختبار (kmo) and Bartlett (test)، Kaiser\meyer\olkin وهذه الاختبارات اساسيه لاجراء التحليل العاملي لبيان مدى ارتباط المتغيرات ويبين الجدول الاتي ان قيمه اختبار kmo.0.826 وقيمته اختبار

العلاقة بين تمكين لجان المراجعة وكفاءة اداء وظيفة التدقيق الداخلي في المصارف العراقية ...

ارتباطات معنوية bart.66.537 بمستوى معنوية (sig = 000) أي انها اختبارات داله احصائيا وتفيد بوجود

جدول رقم (٩)

ت	المحور	الاشتراكية	المفسر المتباين	النسبية الالهيه
١.	الاستقلالية	0.417	2.911	48.513
٢.	التأهيل العلمي والخبرة المالية والتخصص	0.486	0.820	13.671
٣.	حجم لجان المراجعة (التشكيلة المناسبة)	0.452	0.669	11.146
٤.	اجتماعات لجان المراجعة	0.534	0.626	10.426

جدول رقم ١٠

ت	المحور	اختبار kmo	اختبار bart	القيمة الاحتمالية (Sig)
١.	الاستقلالية			
٢.	التأهيل العلمي والخبرة المالية والتخصص			
٣.	حجم لجان المراجعة (التشكيلة المناسبة)			
٤.	اجتماعات لجان المراجعة			
	القيمة للاختبار	0.826	66.537	0.000

٢- نتائج التحليل العاملي

يوضح الجدول السابق قيمة الاشتراكات (أي نسبه تباين المتغير التي يمكن تفسيرها بالعوامل المستخرجه وباستخدام معيار الجذر الكامن (١) أي مقدار التباين الكلي الذي يفسره العامل) ومن الجدول يتبين ان هناك متغيرا واحدا هو اكثر اهميه للتاثير بمعنى ان محور الاستقلاليه يساهم بما نسبته 48.513% من المجموع الكلي للمحاور الستة يليه بعد ذلك محور التاهيل العلمي والخبره الماليه والذي يساهم بنسبه 13.671% من المجموع الكلي للمحاور الستة أي ان هذين المحورين يساهمان بما نسبته 62.184% من المجموع الكلي للمساهمات المحاور ويساهم المحور الثالثججم لجان المراجعة (التشكيلة المناسبة) بما نسبته 11.146% من مجموع المحاور كما ويساهم محور اجتماعات لجان المراجعة 10.426% من المجموع الكلي للمساهمات المحاور، في زياده كفاءة التدقيق الداخلي من ذلك نستنتج ان لمحوري الاستقلالي هو التاهيل العلمي الأثر الأكبر في زياده كفاءة التدقيق الداخلي

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :-

جاءت هذه البحث لبيان العلاقة بين جودة اداء لجان المراجعة وكفاءة اداء وظيفة التدقيق الداخلي في المصارف العراقية الخاصة وفيما يلي ملخص لما اسفرت عنه البحث من نتائج في الجانب العملي:

١. تم تشريع لجان المراجعة ضمن القوانين المصرفية في العراق لسنة ٢٠٠٤، حيث تضمن قانون المصارف العراقي رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ في مادته الرابع والعشرون الزام كافة المصارف على تشكيل لجنة مراجعة تكون تابعة لمجلس الادارة، كما اصدر البنك المركزي العراقي التعليمات رقم ٤ لسنة ٢٠١٠ لتسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ وتضمن في مادته الخامسة والستون الفقرة ثالثا تحديد مهام لجنة المراجعة.

٢. ان نتائج الاستبيان في الفقرات الخاصة بأختبار محور استقلالية لجان المراجعة تدل على انه تتمتع لجان المراجعة في المصارف العراقية الخاصة بالاستقلالية عن الادارة والحرص في اختيار اعضائها على ان لا يكونوا منهم اقارب في الادارة التنفيذية، كما اثبتت نتائج الاستبيان في هذا المحور على ان تمكين اداء لجان المراجعة في المصارف العراقية الخاصة تكمن في استقلاليتها والتي تؤدي الى رفع كفاءة اداء وظيفة التدقيق الداخلي ويضيف قدرا من الثقة بين لجان المراجعة وبين ادارات التدقيق الداخلي ودعم استقلالية المدقق الداخلي وتحفيزه على القيام بوظيفته بكفاءة
٣. ان نتائج الاستبيان في الفقرات الخاصة بأختبار محور التأهيل العلمي والخبرة المالية والمعرفة المتخصصة لاجراء لجان المراجعة في المصارف العراقية الخاصة يشير الى امتلاكهم التأهيل العلمي والخبرة المالية والمعرفة المتخصصة التي تمكنهم من اداء المهام المحددة لهم ومواجهة حالات الغش والاحتيال المالي مما يساهم في رفع كفاءة اداء وظيفة التدقيق الداخلي.
٤. ان نتائج الاستبيان في فقرات المحور الثالث والخاص بحجم لجان المراجعة (التشكيلة المناسبة) يدل على ان حجم اعضاء لجان المراجعة في المصارف العراقية الخاصة مناسب ليمكنها من ممارسة دورها ويساعدها في القدرة على فهم طبيعة دور المدقق الداخلي ورفع كفاءة اداء وظيفة المدقق الداخلي
٥. ان نتائج الاستبيان في فقرات المحور الرابع الخاص بأختبار مدى التزام لجان المراجعة في المصارف العراقية الخاصة بعقد اجتماعات دورية، وتحديد عدد اجتماعاتها على اساس حجم مسؤولياتها وطبيعة الظروف التي يمر بها المصرف يشير الى التزامها بذلك اضافة الى عقد اجتماعات استثنائية لمناقشة القضايا المهمة في التي تساهم في رفع كفاءة اداء وظيفة التدقيق الداخلي في المصرف.

التوصيات

١. ضرورة اعادة النظر في مسألة تشكيل لجان المراجعة في المصارف العراقية الخاصة بحيث يشترط في كافة اعضائها توفر التأهيل العلمي الملائم، والامام بالجوانب المحاسبية والتخصص (المعرفة بطبيعة نشاط المنشأة)، والقدرة على قراءة وفهم التقارير والقوائم المالية، وذلك عن طريق معالجة القصور القانوني في قانون المصارف العراقية رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ وتعليمات البنك المركزي العراقي حيث لم يشترط اختيار اعضاء لجان المراجعة وفقا للتأهيل العلمي والعملية.
٢. على المصارف العراقية الخاصة الانتباه الى اهمية تشكيل لجان المراجعة بهيكلية تضمن ان يكون عدد الاعضاء كافيا لتحقيق مزيج من الخبرات والقدرات التي تمكن اللجنة من العمل بجودة عالية، مع الاخذ بنظر الاعتبار عدم زيادة هذا العدد بصورة قد تحد من اتخاذ القرارات بصورة سريعة وفعالة وعدم تخفيضه بصورة تحد من اداء اللجنة لاعمالها بالجودة المطلوبة، ومن ناحية التشكيلة فأن الباحثان يؤيدان تكوين لجان المراجعة من عدد لا يقل عن خمسة اعضاء.
٣. ايجاد نص قانوني ينظم تحديد عدد اجتماعات لجنة المراجعة الدورية الواجب عقدها سنويا، حيث ان قانون المصارف العراقي وتعليمات البنك المركزي الخاصة بذلك تفقر الى تحديد عدد الاجتماعات حيث ان اجتماعات لجنة المراجعة خلال السنة يعد احد المعايير الاساسية لجودة اداء لجان المراجعة، فمن الضروري للجان المراجعة الاهتمام بتنظيم عقد اجتماعات دورية واستثنائية حسب متطلبات الظروف التي تحيط بعمل المصرف ويجب ان يحدد جدول مسبق لعدد اجتماعاتها ومواعيدها خلال السنة.
٤. ضرورة انشاء منظمة مهنية تعمل على تطوير وارساء نظام مبرمج متكامل للتدريب والتعليم المهني المستمر لاعضاء لجان المراجعة الحاليين والمرشحين لشغل تلك العضوية في المصارف العراقية الخاصة، وضرورة قيام المنظمة المهنية المقترح انشاؤها بأرساء دليل العناية المهنية اللازمة ودليل للسلوك الاخلاقي للجان المراجعة في المصارف العراقية الخاصة

المصادر

أولاً :- المصادر العربية

القرآن الكريم

أ- القوانين والتشريعات

١- قانون المصارف العراقي رقم ٩٤، لسنة ٢٠٠٤، جريدة الوقائع العراقية العدد ٣٩٨٦ لسنة ٢٠٠٤

٢- تعليمات البنك المركزي العراقي رقم ٤ لسنة ٢٠١٠، تعليمات تسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤، جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤١٧٢ في ٣ / ١ / ٢٠١١

ب- الكتب والمراجع العربية

١- البريدي، عبد الله بن عبد الرحمن، والرشد، نورة بنت محمد، ٢٠١٢، ((مستويات ومعوقات التمكين وعلاقته بالولاء التنظيمي في المصارف السعودية))، دورية الادارة العامة، المجلد ٥٢، العدد الثاني

٢- الخطيب، خالد راغب، ٢٠١٠، ((مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص، مكتبة المجتمع العربي للنشر، الاردن

٣- السقا، السيد احمد، وايبو الخير، مدثر طه ٢٠٠٢ ((مشاكل معاصره في التدقيق)) طنطا - جمهورية مصر العربية: دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة

٤- الصحن، عبد الفتاح محمد والسرايا، محمد السيد ٢٠٠٨ ((المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية))، الاسكندرية : دار الجامعية

٥- العفيفي، عيبر محمد فتحي، ٢٠٠٧ ((معوقات عمل وحدات المراجعة الداخلية والاليات المقترحة لزيادة فاعليتها))، دراسة تحليلية تطبيقية كل مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية بقطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية / غزة

٦- العاني، صفاء احمد محمد، ٢٠٠٥، ((دور لجان التدقيق في تعزيز اداء واستقلالية المدقق الداخلي))، بحث في مجلة الإدارة والاقتصاد العدد ٥٤

٧- دحدوح، حسين احمد، ٢٠٠٨، ((دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية تنظيم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات))، مجلة جامعه دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٤، العدد الاول، ص ٢٤٩ - ٢٨٣

- ٨- جمعه، احمد حلمي، ٢٠٠٩، ((الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكد)) عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع
- ٩- حماد، طارق عبد العال، ٢٠٠٩، ((حوكمة الشركات وألزمه المالية العالمية)) الاسكندرية، الدار الجامعية،
- ١٠- قطيشات، عادل خليل علي، ٢٠١٠ ((مدى توفر الشروط اللازمة لتحسين فاعلية لجان التدقيق، المشكلة في الشركات المساهمة العامة الاردنية))، رسالة ماجستير، كلية قسم المحاسبة/ الاعمال، جامعة الشرق الاوسط
- ١١- الرحيلي، عوض بن سلامة، ٢٠٠٨ ((لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات حالة السعودية))، بحث في مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والادارة، المجلد ٢٢، ص ١٧-٢١٨
- ١٢- الشمري، عبد بن حامد، ٢٠١٠، ((دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية))، الندوة الثانية عشر لسبل التطوير المحاسبية في المملكة العربية السعودية، قسم المحاسبة، كلية ادارة الاعمال، جامعة الملك سعود
- ١٣- سامي، مجدي محمد، ٢٠٠٩، ((دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات واثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الاعمال المصرية))، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، المجلد ٤٦، العدد ٢
- ١٤- ملحم، يحيى، ٢٠٠٨، ((التمكين : مفهوم اداري معاصر))، الدار العربية للنشر
- ١٥- يوسف، هدير محمد نبيل، ٢٠١٠، ((تقييم دور لجان المراجعة في تطبيق قواعد حوكمة الشركات)) رسالة ماجستير، اكااديمية السادات للعلوم الإدارية، كلية العلوم الادارية،
- ١٦- نسمان، ابراهيم اسحاق، ٢٠٠٩، ((دور ادارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة))، دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية - غزة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة
- ١٧- العفيفي، مؤمن محمد حسن، ٢٠٠٩، ((مدى قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الاداء المهني للمراجعة الداخلية الدولية على مواجهة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية)) (دراسة على الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة))، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية / غزة

- ١٨- ابو الهيجا، محمد فوزي، والحايك، احمد فيصل، ٢٠١٢، ((خصائص لجان التدقيق وأثرها على فترة اصدار تقرير المدقق))، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الاردنية، جامعة جرت، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد ٢٠، العدد الثاني،
- ١٩- النونو، كمال محمد سعيد، ٢٠٠٩، ((مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة))، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية - غزة
- ٢٠- المرعي، نبيه توفيق، ٢٠٠٩، ((دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات التأمين الاردنية))، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، جامعة جدارا للدراسات العليا
- ٢١- عبد العزيز، ناصر عبد المهيم، ٢٠٠٨، ((اطار مقترح لدور لجان المراجعة في تفعيل نظم الرقابة في شركات المساهمة المصرية - دراسة نظرية تطبيقية))، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، كلية التجارة
- ٢٢- عبد الله، خالد امين، ٢٠١٠ ((علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والعملية)) عمان : دار وائل للنشر / الطبعة الخامسة

ثانيا : المصادر الأجنبية

- 1- Tread way, J. C, Jr.,1987, ((Report of the National commission on Fraudulent Financial Reporting)) washing ton D.C
- 2- Hartley, N. A, 1991, ((corporate Governance a submission to the committee on the financial Aspects of corporate Governance)). National Westminster Bank
- 3- Smith, L.M, 2006,(Audit committee effectiveness did the blue ribbon committee recommendations make a difference), Int. J. Accounting Auditing and performance Evaluation, vol. 3, No. 2
- 4- Teed, Dan Graham, CPA, 2010, ((The CHANGING ROLE AND RESPONSIBILITS of Audit committees in the united states, Dissertation prepared for the Degree of Doctor of PHILOSOPHY, University of North TEXAS
- 5- Smith, Robert ; 2003, ((Audit committee, combined code Guidance)) financial Reporting counsel
- 6- LIPTON, MARTIN, 2008,((AUDIT COMMITTEE GUIDE))

- 7- Dezoort, F. Todd & salterio, E. Steven, 2001, ((the Effects of corporate Governance Experience and financial-Reporting and Audit Knowledge on Audit committee members Judgments)) , AUDITTING, A journal of Practice & theory vol. 20 No2
- 8- Marax, Benjamin, 2008, ((AN ANALYSIS OF THE DEVELOPMENT, STATUS AND FUNCTIONING OF AUDIT COMMITTEES AT LARGE LISTED COMPANIES IN SOUTH AFRICA)) , UNIVERSITY OF JOHANNESBURG
- 9- BONNER, SARAH, E.& LEWIS, BARRY, L. 1990, ((Determinants of Auditor Expertise)) , Journal of Accounting Research, vol. 28 supplement· U.S.A
- 10- Ferreira I., 2007, ((the role of internal auditors in the Professional development of Audit committee members.)) Unpublished, M. of commerce, University of South Africa
- 11- Kevin, L.J, 2000·((the effects of internal audit outsourcing on financial statement users, Confidence in ther. Protection from fraudulent financial reporting
- 12- sarens, G. & De Beelde, I. and Everaert P., 2009,((Internal audit : A comfort Provider to The audit committee)) , the British Accounting Review
- 13- Sarkar, Jayati, 2010, ((Auditor and Audit committee Independence in India)) , Indira Gandhi Institute of Development Research, Mumbai, October
- 14- Board of Governors of the federal reserve system, 2013 ((supplemental policy statement On the Internal Audit function and outsourcing))
- 15- The Instate of Internal Auditor, IIA, 2004,((code of Ethics and standard))
- 16- charter of Internal Audit Department, September 2002
- 17- De Beelde, I.G. Sarens, 2006, ((Interaction between internal auditors and the audit committee : An analysis of expectations and perceptions)) working paper, department of accounting and corporate finance, kuiperskaaijghent, Belgium